المنحة الربانية

شرح

المنظومة البيقونية

تأليف الشيخ محمد بن العلامة
الشهير المحدث الكبير الشيخ محمد سراج بن الشيخ
محمد سعيد الجبرتي الآني حفظه الله وقواه

قابلها واعتنى بها وخرج ما فيها من أحاديث
وأقوال سامى بن سمير القاضى

شركة دار المشاريع

المنحة الربانية
شرح
المنظومة البيقونية

تأليف الشيخ محمد بن العلامة
الشهير المحدث الكبير الشيخ محمد سراج بن الشيخ
محمد سعيد الجبرتي الآني حفظه الله وقواه

ءامين

قابلها واعتنى بها وخرج ما فيها من أحاديث
وأقوال سامي بن سمير القاضي

الطبعة الأولى

١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ ر

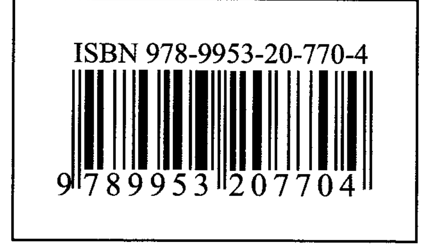


بيروت - لبنان

العنوان: المزرعة، بربور، شارع ابن خلدون، بناية الإخلاص

تلفون وفاكس: ٣٠٤٣١١(١ ٩٦١)٠٠

صندوق بريد: ٥٢٨٣ - ١٤ بيروت - لبنان





email: dar.nashr@gmail.com
www.dmcpublisher.com

ترجمة المؤلف

هو الشيخ العالم الفاضل، الذي كثرت محاسنه، وجلت فضائله، وجمت مكارمه، واتصلت محامده، محدث بلاد راية بلا منازع، وأشهر مسندي الحبشة الآن بلا مدافع، شيخنا الطاهر المغرس الشيخ محمد بن الشيخ الولي العلامة المفتى محمد سراج ابن الشيخ محمد سعيد بن العارف الشهير الولي الكبير أبي بكر الجبرتي الآني الشافعي الأشعري الشاذلي القادري.

ونسبه من جهة أمه هو محمد ابن نفيسة بنت الشيخ عبد الجليل بن الشيخ عبد الرحمٰن بن الشيخ عبد الصمد بن الشيخ الشهير والولي المنير الشيخ جمال الدين الآني رحمهم الله تعالى.

ولد رحمه الله في قرية كُوْبِي جَبِّلي من بلاد رَايَّة قرب مدينة مُخُونّي ليلة الإثنين الثامن من رمضان سنة ثلاث وستين وثلاثمائة بعد الألف ١٣٦٣ هجرية، ونشأ فيها في بيت علم وتقى. تفرس فيه عم أمه الشيخ عبد الرحمٰن بن الشيخ عبد الصمد بن الشيخ جمال الدين الآني رضي الله عنهم في صغره الرشدَ والنجابة، وأخبر أن علم والده ينتشر عن طريقه، فكان الأمر كما قال.

اشتغل في أوائل شبابه بمبادئ العلوم بإرشاد والده فقرأ القرآن على الشيخ ياسين بن الشيخ محمد فرج بأمر من والده للشيخ ياسين أن يقرئه وأن يصرفَ عنايتَهُ فى ذلك.

ثم قرأ الفقه على الشيخ طيّب بن الحاجّ حسين زوج أخته نصرية على مادة العادة من غاية التقريب إلى عمدة السالك ولم يتمه عليه، ثم سافر إلى قِلطو وقالُّو لإكمال طلب علم الفقه، فقرأ على الشيخ جميل فى قلطو وعلى الشيخ أحمد بن الشيخ وراق العمدة والمنهاج.

ثم سافر في طلب النحو إلى يَجُّو فأخذ عن الشيخ محمد نور بن الشيخ إدريس الإعرابين إعراب الآجرومية وإعرابَ الملحة ثم كشف النقاب واستمع إلى الفواكه الجنية شرح متممة الآجرومية وقرأ مجيب النّدا شرح قطر الندا وألفية ابن مالك.

ثم أمره والده بالرجوع إلى بلدِه ولازمه في سفر وحضر يخدمه ويغرف من مناهله العذبة، فأقرأه الورقات فى الأصول بشرحها للمحلي، وشرح أم البراهين للسنوسي في أصول الدين.

ثم بدأ قراءةَ علوم الحديث فقرأ على والده منظومةَ البيقونِىّ بشرحها للإمام الزرقانِىّ، وشرح النخبة ثلاث مراتٍ، وقرأ التقريبَ بشرحه التدريب، ومقدمة ابن الصلاح إلا يسيرا منها،

كما قرأ فصولا من مقدمة شرح مسلم للنووي.

وقرأ عليه عددًا من كتب الصوفية كالرسالة القشيرية، والعروة الوثيقة للشيخ بحرق اليمني وغيرها.

وبدأ قراءةَ متون الحديث فقرأ عليه صحيحَ البُخارِىّ كله قراءة بحث وتأمل فى نحو سنةٍ، ثم قرأ صحيح مسلم قراءة تحقيق جميعه فى سنة، وسمع بقراءة غيرِه السنن الأربعة، فسمع أبا داود ولم يفته منه إلا شىء يسير جدا، وكذلك من سنن الترمذىّ فاته منه القليل، ومن سنن النسائىّ ما يزيد على النصف، وكذا من سنن ابن ماجه، وجبر ما فاته منها بالإجازة، وقرأ عليه الأربعين العجلونية.

ثم بدأ قراءة التفسير ولما وصل إلى سورة ءال عمران تُوُفِّىَ والده رحمه الله تعالى ورضي عنه وذلك سنة ١٣٩٢هـ.

وقرأ التفسير أيضًا على الشيخ محمد الگوندرىّ.

وقد لزم والدَهُ رحمه الله لزومًا طويلًا وسمع منه فوائد كثيرةً فى علم التوحيد وغيره وكتب له إجازةً موجَزةً ممتعةً نفيسة كثيرة الفوائد وقد اطلعت عليها بخط والده الشيخ المفتي.

ولشيخنا المترجم حفظه الله وحماه وأيده وقواه شرح بديع على المنظومة البيقونية سماها المنحة الربانية في شرح المنظومة

البيقونية وهو الكتاب الذي بين أيدينا، وله الرسالة الظريفة في أسانيد الكتب الستة الشريفة، والنور الوهاج في ترجمة شيخي ووالدي محمد سراج، ورسالة في حكم الطلاق بالثلاث، وتعليق على قصيدة الآداب لبحرق اليمني.

يقيم الشيخ الآن في قريته كوبي جبلي عمرها الله بالخيرات، يقرئ الطلبة المصطلح والكتب الستة كل عام، على طريقة المشايخ المتقدمين الأعلام، قراءة بحث وتدبر وفكر وتأمل وتحقيق وتدقيق ودراية مع الكشف عن غوامض المتون والشروح وأحوال الرجال، وما يستنبط من الحديث ويصح به الاستدلال، حفظه الله وأبقاه ذخرا لراية وللحبشة وللأمة، ونفعنا به وبعلومه. آمين.

قد قرظ على هذا الشرح العلامة المتفنن البارع المنفرد بعلوم الأدب في عصره بلا مضارع فخر أوانه وسيبويه زمانه الشيخ عبد الباسط البورني بهذه الأبيات قال:

وهذه الخدمةُ نعمتْ عَمَلا	مِنْ عالمٍ محررٍ فيها اعتَلا
محمدٍ نجلِ سراجِ الوقتِ	مفتِي الأنامِ زينِ كلِّ نعتِ
مختَصَرًا كالمتنِ قد أفادَا	مبيِّنًا مرادَها وزادَا
الحمدُ لله على هذِي المِنَنْ	إلهنا المنعمِ سرًا وعلنْ
أطالَ عمْرَهُ على الإفادَةْ	وزادَه فتحًا والاستفادَة
وهمةً تعلُوْا بلا انقطاعِ	وفي الشريعةِ طويلَ الباعِ
صلَّى إلهُنا معَ الأملاكِ	على نبيِّنَا الرسولِ الزاكِي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله العزيز القوي، الواحد الفرد العلي، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المرفوع الذكر، القائم لخالقه بحسن العبادة والشكر، وعلى آله وأصحابه المقطوع بعدالتهم وعدم تهمتهم بالبرهان، وعلى التابعين وتابعيهم بصحيح العقيدة والإحسان[1].

وبعد فيقول العبد الفقير، إلى رحمة ربه القدير، محمد بن الشيخ المفتي محمد سراج بن الشيخ محمد سعيد بن العالم الزاهد العابد الشيخ أبي بكر الجبرتي الآني هذا شرح وجيز على المنظومة البيقونية وسميته «**المنحة الربانية**» وبالله أستعين وهو نعم المعين.

---

١) ولما كان دأب العلماء الاعتناء والاهتمام بالابتداء ببراعة الاستهلال وهي كون المطلع مناسبا للمقصود أتيت في غرة كلامي وخطبة الكتاب بما يفهم أن هذا الكتاب مؤلف في فن علوم الحديث كما لا يخفى على الحاذق المتأمل اهـ مؤلف.

مقدمة في حد علم الحديث وموضوعه وواضعه وغايته

وحده هو علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن.

وموضوعه الراوي والمروي من حيث القبولُ والرد، فقول بعض العلماء وموضوعه ذات النبي ﷺ مردود وذات النبي إنما تكون موضوعا للسيرة النبوية لا لعلم الحديث.

وواضعه أبو محمد الحسن بن عبد الرحمٰن بن خَلَّاد الشهيرُ بالرامَهُرْمُزِي بفتح الميم وضم الهاء وسكون الراء وضم الميم الثانية.

وغايته أي ثمرته معرفة ما يقبل وما يرد، واقتصرت على هذه الأربعة لكونها أهم المبادئ العشرة[1].

---

١) وقد نظمها بعضهم بقوله:

إن مبادي كل فن عشرة	الحد والموضوع ثم الثمرة
وفضله ونسبة والواضعْ	والاسم الاستمداد حكم الشارعْ
مسائل والبعض بالبعض اكتفى	ومن درى الجميع حاز الشرفا

ولا يخفى أني ذكرت أربعة من المبادئ العشرة وهي الحد والموضوع والواضع والغاية أي الثمرة وبقي منها ستة وهاك الباقي.

فضله أي فضل علم الحديث فوقانه على سائر العلوم بالنظر إلى ما يبحث فيه، وقيل وفضله أنه من أشرف العلوم إذ به يعرف الاقتداء بالنبي ﷺ.

واسمه علم مصطلح الحديث.=

قال الناظم رحمه الله

(**بسم الله الرحمٰن الرحيم أبدأ بالحمد**) بدأ بالحمد بدءًا إضافيا بعد أن بدأ بالبسملة بدءًا حقيقيًا، والكلامُ على الحمدلة والبسملة مشهور (**مصليًا**) اسم فاعلِ صَلَّى منصوب على الحال وهذه الحال وإن كانت مفردة لفظا لكنها في قوة جملة خبرية أي حال كوني أصلي قال الشيخ محمد عليش في شرح نظم المقصود[1] إن قلت الحمد اللغوي لفظ والصلاة كذلك فاقترانهما محال قال قلت معنى مقارنة لفظ لآخر حصوله عقبه بلا تراخ وأما الجواب بأنها حال منوية فمردود بأن نية الصلاة ليست صلاةً اهـ (**على**) سيدنا (**محمدٍ خير نبيٍ أُرسلا**) بألف الإطلاق وهو إشباع حركة الروي فيتولد منها حرف مجانس لها، أي خير نبي مرسل.

(**وذي**) مبتدأ أي وهذه المنظومة حال كونها (**من أقسام**)

= واستمداده من الأحاديث النبوية والآثار المروية وقيل من أقواله وأفعاله وتقريره ﷺ.

ومسائله قضاياه الباحثة عن السند والمتن كالصحيح والحسن والضعيف والمرفوع والمنقطع.

وحكمه الوجوب العيني أو الكفائي عند التعدد.

ونسبته أنه من العلوم الشرعية اهـ مؤلف.

١) «حل المعقود» (١٣).

بنقل حركة الهمزة إلى نون مِن للوزن، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف لوقوعه حالا من قوله عدة لأن الجار والمجرور إذا تقدم على النكرة يكون حالا منها، علمِ **(الحديث عدة)** خبر المبتدإ أي ذات عدد كثير قدرُها اثنان وثلاثون، قال الشارح الزرقاني[1] «وأراد بالأقسام ما يشمل الأنواع المندرجة تحت الأقسام وإلا فأقسام الحديث لا تخرج عن ثلاثة صحيح وحسن وضعيف» اهـ **(وكل واحد أتى)** أي يأتي في النظم **(وحدَّه)** مفعول معه أي كل واحد منها يأتي مع حده وتعريفه.

(أولها) أي أول تلك الأقسام **(الصحيح)** لذاته وشروطه خمسة ذكرها بقوله **(وهو ما)** أي الحديث الذي **(اتصل إسناده)** أي رجاله، قال في توجيه النظر[2] «والإسناد مصدر من قولك أسندت الحديث إلى قائله ولكونه مصدرًا لا يثنى ولا يجمع، وكثيرًا ما يراد به السند فيثنى ويجمع تقول هذا حديث له إسنادان وهذا حديث له أسانيد، وأما السند فهو ما استندت إليه من جدار وغيره وهو في العرف طريق متن الحديث وسمي سندًا لاعتماد الحفاظ عليه في صحة الحديث وضعفه فهو يثنى

١) «شرح البيقونية» (١٢).

٢) «توجيه النظر» (١/ ٨٩).

ولا يجمع تقول هذا حديث له سندان ولا يقال هذا حديث له أسناد بوزن أوتاد كأنهم استغنوا بجمع الإسناد بمعنى السند عن جمعه» انتهى بتصرف.

اعلم أن الإسناد يطلق على حكاية طريق المتن يقال أسنده فلان أي قال حدثنا فلان عن فلان إلى آخر السند، وقد يطلق على طريق المتن تقول إسناده صحيح أي رجاله ورواته مُوَثّقون مقبولون، وأما السند فهو طريق المتن وقيل السند مرادف للإسناد بمعـنييه قال السيوطي في الألفية:

والسند الإخبار عن طريق   متن كالاسناد لدى الفريق

(و) الحال أنه (لم يَشِذَّ) بكسر الشين وضمها بالبناء للفاعل وهو الصواب وقيل بالبناء للمجهول أي لم يكن فيه شذوذ (أو) بمعنى الواو العاطفة لأنه منفي أيضًا (يُعَل) بالبناء للمجهول أي لم يعل بعلة خفية قادحة وقول الشارح الإمام الزرقاني[1] في شرحه عند قول الناظم لم يعل «وسواء كانت العلة خفية أو ظاهرة وتقييد صاحب النخبة بالخفية لم يرد إخراج الظاهرة لأن الخفية إذا أثّرت فالظاهرة أولى» اهـ فيه نظر أقول بل أراد

---

١) «شرح البقونية» (١٣).

صاحب النخبة بالتقييد بالخفية إخراج الظاهرة لأن أرباب هذا الفن إنما يريدون بالعلة الخفية لا الظاهرة ولا يطلقون اسم العلة على ما كان معروف الانقطاع أو الإرسال مثلًا من أول الأمر وإنما يطلقون على ما كان خفيًا[1]، قال الحافظ ابن الصلاح في علوم الحديث[2] «الحديث المعلل هو الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها» اهـ وقال الشارح الزرقاني في شرحه[3] عند قول الناظم معلَّلٌ عندهمُ قد عُرِفَا «وأفاد العراقي أن حد المعلل حديث فيه أسباب خفية طرأت عليه فأثرت فيه، قال الحافظ ابن حجر وأحسن منه أن يقال هو حديث ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادح» اهـ أقول ذهب أهل هذا الفن على هذا سابقًا ولاحقًا وذكروه في مؤلفاتهم وعرّفوا العلة بما ذكر، قال بعضهم لكن قد أطلق بعضهم اسم العلة على الأسباب الظاهرة ولم يريدوا بذلك العلة

---

١) قال السيوطي في «شرح ألفية العراقي» وبهذا تبين أن العلة المعتبرة في تسمية الحديث معللا شرطها أن تكون خفية اهـ، بل صرح في «تدريب الراوي» بأنه لا بد من هذا القيد أي كونها خفية ونقل ذلك عن الحافظ ابن حجر رحمه الله .

٢) «علوم الحديث» (٩٦).

٣) «شرح البيقونية» (١٠٠).

المصطلح عليها لأنها إنما تكون بالأسباب الخفية التي تظهر من سبر طرق الحديث **(يرويه عدل)** فعل وفاعل والجملة حال من ما الموصولة أي والحال أنه يرويه شخص متصف بالعدالة والمراد بالعدل عدل الرواية وهو المسلم العاقل البالغ السالم من الفسق وهو ارتكاب كبيرة[١] أو إصرار على صغيرة والسالم من خوارم المروءة فلا يختص بالذكر الحر[٢] **(ضابطٌ)** قال الحافظ ابن حجر في شرح النخبة[٣] «والمراد بالضبط ضبط صدر وهو أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء، وضبط كتاب وهو صيانته لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه» اهـ **(عن مثله)** متعلق بيروي أي عن العدل الضابط من أول السند إلى منتهاه **(معتمَد)** عليه بفتح الميم[٤] صفة لضابط **(في ضبطه)** لما يُمليه **(ونقله)** من كتابه لما يرويه. وخرج بقوله اتصل إسناده

---

١) عرفت الكبيرة بألفاظ متعددة ومن أحسن ما قيل في ذلك كل ذنب أطلق عليه بنص كتاب أو سنة أو إجماع أنه كبيرة أو عظيم أو أخبر فيه بشدة العقاب أو علق عليه الحد وشدد النكير عليه فهو كبيرة، ذكره الحافظ في «فتح الباري» (١٢/ ١٨٤).

٢) فتجوز رواية المرأة ورواية الرقيق اهـ مؤلف.

٣) «شرح النخبة» (٢٦).

٤) أي الثانية.

ما لم يتصل إسناده كالمنقطع والمرسل والمعضل، وبقوله ولم يشذ ما يكون فيه شذوذ وهو مخالفة الثقة من هو أرجح منه، وبقوله أو يُعَل ما فيه علة خفية قادحة، وبقوله عدل ما في سنده من لم تعرف عدالته أو كان غير عدل، وبالضابط غير الضابط وهو كثير الخطإ والنسيان وإن كان معروفا بالصدق والعدالة، وأطلق الناظم الضبط ولم يقيده بالتام تبعا للحافظ العراقي حيث يقول في ألفيته:

فالأول المتصل الإسناد   بنقل عدل ضابط الفؤاد

قال شارحها الحافظ السخاوي[1] «والمراد التام كما فهم من الإطلاق المحمول على الكامل وحينئذٍ فلا يدخل الحسن لذاته المشتَرَطُ فيه مسمى الضبط خاصة» اهـ أقول وكذا أطلق السيوطي في ألفيته[2] والعلامة السيد عبد الله بن إبراهيم في طلعة الأنوار[3] وغيرهما ويحمل إطلاقهم على الكامل التام كما

---

١) «فتح المغيث» (١/ ١٧).

٢) قال السيوطي:

حد الصحيح مسند بوصله   بنقل عدل ضابط عن مثله

٣) قال في طلعة الأنوار:

منه صحيح وهو ما يتصل   سنده دون شذوذ يحصل

وليس فيه علة تعطل   وكل راو ضابط معدل

قال الحافظ السخاوي لا سيما والمقام يقتضيه، وأما الحافظ ابن حجر فقد قيده في النخبة بالتام كما قيده أكثر أهل هذا الفن بذلك.

وإذا تقرر أن الصحيح لذاته هو الذي استجمع الشروط الخمسة وهي أن يكون السند متصلا، وأن لا يكون شاذا ولا معللا، وأن يكون الراوي عدلا، وأن يكون تام الضبط فأذكر لك الصحيح لغيره وأقول اعلم أن كل شرط في الصحيح يشترط في الحسن لذاته سوى تمام الضبط فإنه لا يشترط فيه إلا مُسمّى الضبط ولا يشترط أن يبلغ الدرجة المشترطة في الصحيح لذاته فإذا اعتضد الحسن لذاته بمتابع أو شاهد انجبر ما فيه من خفة الضبط فيرتقي من درجة الحسن لذاته إلى درجة الصحيح فيكون صحيحًا لغيره لا لذاته.

(والحسن المعروف طُرْقًا) بتسكين الراء على لغة تسكين المضموم تخفيفًا أو للضرورة منصوب على التمييز المحول عن نائب الفاعل، أي والحديث الحسن هو الذي عُرِفت طرقُه أي رجالُه ورواتُه، والطرق جمع طريق، **(وغدت)** غدا فعل ماض ناقص من أخوات صار والتاء علامة التأنيث **(رجالُه)** اسم غدت وخبرها محذوف تقديره مشتهرين أي بالعدالة والضبط **(لا كالصحيح اشتهرت)** عطف على هذا الخبر المقدر أي لا اشتهرت كاشتهار رجال الصحيح بل اشتهارًا أقل من ذلك،

وإن شئت قلت «لا» نافية «كالصحيح» جار ومجرور متعلق باشتهرت وجملة اشتهرت خبر غدت تقديره وغدت رجاله غير مشتهرين كاشتهار رجال الصحيح، وقد اختلف العلماء في تعريف الحسن على أقوال وأحسنها وأضبطها ما قاله الحافظ ابن حجر العسقلاني[1] إنه يعني الحسن الذي نقله العدل الضابط ضبطًا أخف من ضبط الصحيح وكان متصل السند غير معلل ولا شاذ اهـ فشرك بين الصحيح والحسن في جميع الشروط وفرق بينهما في تمام الضبط وخفته وتبعه على ذلك أكثر أهل الفن وارتضاه جلال الدين السيوطي إذ قال في ألفيته:

المرتضى في حده ما اتصلا بنقل عـدل قل ضبطه ولا
شذو لا عُلِّل ....

وظاهر كلام الناظم أنه يجوز أن تكون جميع الصفات المذكورة في الصحيح ناقصة في الحسن ولو قال الناظم:

ماحُـدَّللصحيـحِ حَدٌّللحسنْ سِوَى تمامِ الضَبْطِ ذاحَـدٌّ حَسَـنْ

أي الذي حد به أهل الفن الصحيح هو حد للحسن سوى

---

١) «شرح النخبة» (٣١).

تمام الضبط فهذا الحد هو المستحسن المرتضى لكان أولى، وما ذكر هو الحسن لذاته وأما الحسن لغيره فهو الحديث الضعيف نحو حديث المستور[1] إذا تعددت طرقه فإنه ينجبر بذلك ويرتقي[2] من الضعيف إلى الحسن ويكون حسنا لغيره لا لذاته.

تنبيه استشكل العلماء ما وقع في كلام الترمذي وغيره من الحكم بالصحة والحسن على حديث واحد كهذا حديث حسن صحيح، فأجاب الحافظ ابن حجر في شرح النخبة بقوله[3] «ومحصل الجواب أنّ تردد أئمة الحديث في حال ناقله اقتضى للمجتهد أن لا يصفه بأحد الوصفين فيقال فيه حسن باعتبار وصفه عند قوم صحيح باعتبار وصفه عند قوم وغاية ما فيه أنه حذف منه حرف التردد لأن حقه أن يقال حسن أو صحيح وهذا كما حذف حرف العطف من الذي بعده وعلى هذا فما

---

١) المستور هو مجهول الحال الذى لم تتحقق أهليته أي ولا عَدَمُها غير أنه ليس مغفلا أي كثير الخطإ فيما يرويه ولا متهما بالكذب فيه ولا ينسب إلى مفسق آخر غير الكذب.

٢) إنما يرتقي الضعيف إلى الحسن إذا كان ضعفه لسوء حفظ الراوي أو نحو ذلك وأما إن كان ضعف الحديث لفسق الراوي أو اتهامه بالكذب ثم جاء من طرق أخرى من هذا النوع فإنه لا يرتقي إلى الحسن بل يزداد ضعفا إلى ضعف اهـ مؤلف.

٣) «شرح النخبة» (٣٢-٣٣).

قيل فيه حسن صحيح دون ما قيل فيه صحيح لأن الجزم أقوى من التردد وهذا حيث يحصل التفرد، وحيث لم يحصل فإطلاق الوصفين معًا على الحديث يكون باعتبار إسنادين أحدهما صحيح والآخر حسن وعلى هذا فما قيل حسن صحيح فوق ما قيل صحيح فقط إذا كان فردًا لأنّ كثرة الطرق تُقوّي» اهـ

(وكلُّ) مبتدأ ومضاف **(ما)** نكرة موصوفة مضاف إليه أي وكل حديث (عن رتبة الحُسْن) بضم الحاء وسكون السين **(قَصُر)** ضدُّ طال قال الأجهوري[1] «أي لم يصل إلى بلوغ رتبة الحُسْن وعن رتبة الصحة بالطريق الأولى» **(فهو الضعيفُ)** الفاء رابطة الخبر بالمبتدإ لما في المبتدإ من العموم، «هو» ضمير فصل، الضعيفُ خبر المبتدإ **(وهو أقسامًا كَثُرْ)** أي كثر أقسامًا فهو تمييز قُدّمَ على عامله وهو جائز إذا كان العامل متصرفًا كما هنا ذكره الشيخ عطية الأجهوري[2].

لطيفةٌ. اعلم أنّ ما تقدم من الصحيح والحسن والضعيف يشترك في بعض الأقسام الآتية وهي المرفوع والمقطوع والمسند والمتصل والمسلسل والعزيز والمشهور والمعنعن والعالي والنازل

١) «حاشية الأجهوري» (٣٠).

٢) «حاشية الأجهوري» (٣٠).

والموقوف والغريب والفرد والمدبّج والمتّفق والمفترق والمؤتلف والمختلف، ويختص الضعيف بالمبهم والمرسل والمنقطع والمعضل والمدلَّس والشاذّ والمقلوب والمعلّل والمضطرب والمنكر والمتروك والموضوع، وذكر الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح وغيره تقسيمات للضعيف وهو كما قاله الحافظ ابن حجر تعَب ليس وراءه أرب.

(**وما أضيف**) أي الحديث الذي أضافه صحابيٌّ أو تابعيٌّ أو من بعدهما حتى يدخل فيه قول المصنفين ولو تأخّروا قال رسول الله ﷺ، وعلى هذا يدخل المتصل والمرسل والمنقطع والمعضل والمعلق (**للنبي**) ﷺ قولًا كان أو فعلًا بأن يقال قال النبي ﷺ كذا أو فعل كذا أو تقريرًا كفُعل في حضرته ﷺ كذا هو (**المرفوعُ**) سُمّي مرفوعًا لارتفاع رتبته بإضافته إلى رسول الله ﷺ.

(**وما لتابع**) أي وما أضيف لتابع (**هو المقطوع**) حيث خلا عن قرينة الرفع والوقف.

تذكرة لو أتى الناظم تلو هذا البيت بالبيت الآتي بعد أبيات الذي حَدّ فيه الموقوفَ بقوله:

وما أضفتَه إلى الأصحاب مِن   قولٍ وفعلٍ فهو موقوفٌ زُكِن

لكان أحسنَ وأنسبَ إذ حُسن جمع المتجانسين لا يخفى.

(والمسند) مبتدأ **(المتصلُ)** خبر مضاف **(الإسناد)** مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مرفوعه **(من راويه حتى)** أي إلى **(المصطفى ولم يَبِنْ)** أي لم ينقطعْ، وهي جملة حالية مؤكّدة لمعنى الاتصال أتى بها لتكملة البيت وصاحب الحال هو الإسناد وصح مجيء الحال من المضاف إليه لعمل المضاف فيه.

واختلف العلماء في تعريفه أي المسند فالذي ذهب إليه الحاكم وغيره وارتضاه الحافظ ابن حجر هو ما ذكره الناظم، فبينه وبين المرفوع الذي قبله والمتصل الذي بعده عموم وخصوص مطلق فكل مسند مرفوع وكل مسند متصل ولا عكس فيهما إذ المرفوع يُنظر فيه إلى حال المتن مع قطع النظر عن الإسناد اتصل أم لا والمتصل ينظر فيه إلى حال الإسناد مع قطع النظر عن المتن مرفوعًا كان أو موقوفًا والمسند ينظر فيه إلى الحالين معًا فيجمع بين شرطي الرفع والاتصال.

(وما) اسم موصول في محل الرفع مبتدأٌ **(بسمع كلّ راوٍ يتصل إسنادُه)** فيه تقديم وتأخير والأصل والحديث الذي يتصل إسناده بسبب سماع كل راو من رواته **(للمصطفى)** ﷺ أي وللصحابي موقوفًا عليه ليشمل المتصلُ الموقوفَ كما هو المعروف عند أهل هذا الفن ولا يشمل المتصل المقطوعَ ولا يطلق عليه إلا مع التقييد كأن يقال متصلٌ إلى سعيد بن المسيّب

أو إلى الزهريّ مثلًا وهذا واقع في كلامهم قال الحافظ العراقيّ في ألفيته:

وإن تصل بسند منقولا فسمه متصلا موصولا
سواء الموقوف والمرفوع ولم يروا أن يدخل المقطوع

قال الحافظ السيوطي في التدريب[1] «قيل والنكتة في ذلك أنها تسمّى مقاطيع فإطلاق المتصل عليها كالوصف لشيء واحد بمتضادين لغة» اهـ (**فالمتصل**) الفاء رابطة الخبر بالمبتدإ جوازًا لما في المبتدإ من العموم، المتصل خبر المبتدإ أي فذلك الحديث هو المتصل ويقال له الموصول والمؤتصل.

(**مسلسل**) خبر مقدم (**قل**) في تعريفه (**ما**) اسم موصول في محل الرفع مبتدأ مؤخر أي الحديث الذي (**على وصف**) واحدٍ الجارُّ والمجرور متعلق بقوله (**أتى**) فعل ماض وفاعلُه ضمير مستتر فيه يعود على ما والجملة صلة لها أي أتى به رواته على وصف مقرون إما بصفة قولية أو فعلية، فالوصف المقرون بالصفة القولية كالمسلسل بالقسم وذلك (مثل) أن يقول (**أما**) حرف استفتاح بمنزلة ألا (**والله أنبأني**) بقلب الهمزة الثانية ألفًا

١) «تدريب الراوي» (١/ ١٨٣).

(**الفتى**) يعني شيخَه ثم يقول الآخر مثلَ ذلك.

ومن أمثلته قوله ﷺ لمعاذ[1] «**يا معاذ إني أُحبّك فقل دبرَ كلّ صلاة اللهم أَعِنّي على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك**» فإنه مسلسل بقول كلٍ من الرواة إنّي أحبّك فقل إلخ.

وأما الوصف المقرون بالصفة الفعلية كأن يحكي الحال التي تَلَبَّسَ بها شيخُه عند التحديث بأن يقوم أو يتبسم عنده فيقول حدثني شيخي قائمًا أو بعد أن حدّثني تبسّم كما قال الناظم (**كذاك**) جار ومجرور خبرٌ مقدم أي مثل ما تقدم في كونه من المسلسل أن يقول (**قد حدثنيه قائما**) مبتدأ مؤخر محكي أي قولُ الراوي قد حدثنيه قائمًا كائنٌ كذلك، أو يقولَ (**أو بعد أن حدَّثني تبَسّما**) بألف الإطلاق وكلٌّ من القيام والتبسّم صفةٌ فعليةٌ، ومن أمثلته حديثُ أبي هريرة رضي الله عنه قال شبك بيدي أبو القاسم ﷺ وقال «**خلق الله الأرض يوم السبت**» الحديثَ[2] فقد تسلسل تشبيك كلٍ من رواته بيد من روى عنه.

وقد يأتي مقرونا بصفة قولية وفعلية معًا كحديث أنس[3]

---

١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب في الاستغفار.

٢) أخرجه بهذا اللفظ البيهقي في الأسماء والصفات، باب بدء الخلق.

٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب الحب في الله.

رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ «**لا يجد العبد حلاوة الإيمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشره حلوه ومره**» قال وقبض رسول الله ﷺ على لحيته وقال «**آمنت بالقدر خيره**» إلخ، فإنه تسلسل بقبض كلّ من يرويه على لحيته مع قوله ذلك.

(**عزيزُ**) بلا تنوين للضرورة مبتدأٌ وسوّغ الابتداء بالنكرة وقوعُه في معرض التقسيم أو هو معرفة لأنه علمٌ لهذا القسم (**مرويْ**) بسكون الياء للوزن وحذفها لفظا لالتقاء الساكنين وإثباتها في الرسم خبرٌ مَرْوِيْ مضافٌ (**اثنين**) مضاف إليه أي أنْ لا يرويَه أقلُّ من اثنين عن اثنين، فخرج بذلك الغريب فإنه ما رواه واحد فقط، وخرج بذلك أيضًا المشهور فإنه ما رواه ثلاثة فأكثر (**أو ثلاثة**) والأولى إسقاط قوله أو ثلاثة قال في نيل الأماني[1] «والمعوّل ما في النخبة من تخصيص الاثنين بالعزيز والثلاثة بالمشهور» اهـ ومشى الناظم على ما ذهب إليه ابن مَنده وبهذا قال الإمام النوويّ وجلال الدين السيوطيّ في الألفية[2] وغيرهما.

---

١) «نيل الأماني» (٧٤).

٢) قال في الألفية:

.... والذي	لــه طــريــقــان فــقــط لــه خذ
وسمَ العزيز	....

(**مشهورُ**) بلا تنوين للضرورة (**مرويْ**) بسكون الياء للوزن مضافٌ إلى محذوف للضرورة تقديرُه مرويٌّ رواةٍ (**فوقَ ما**) فوقَ منصوب على الظرفية متعلق بواجب الحذف لوقوعه صفةً لمضاف إليه محذوف تقديرُه مشهورُ مرويٌّ رواةٍ كائنين فوقَ ثلاثة ما زائدة فوق مضافٌ (**ثلاثة**) مضاف إليه كأربعة، قال الشارح الزرقانيّ[1] «وما عرّف به الناظمُ المشهورَ ليس المعروف» اهـ وقال في نيل الأماني[2] «فما جرى عليه صاحب البيقونية من أن المشهور أكثر من ثلاثة إذ يقول مشهور مروي فوق ما ثلاثة مردود» اهـ، ومن أمثلة المشهور حديث «**من دل على خير فله مثل أجر فاعله**» رواه مسلم[3].

(**معنعن**) مبتدأ وسَوَّغَ الابتداء به ما سبق ءانفًا (**كـ**)ـقولهم (**عن سعيدٍ عن كرم**) مجرور بالكاف محكيٌّ الجارُ والمجرور متعلق بواجب الحذف لوقوعه خبرًا تقديره معنعنٌ كائن كعن سعيد عن كرم، واكتفى المصنف بالمثال عن الحد، وقد أُلحق به الحديث المؤنّن ويقال له المُؤَنْأَن وهو ما فيه أنَّ نحوُ أنّ فلانًا قال

---

١) «شرح البيقونية» (٤٢).

٢) «نيل الأماني» (٧٤).

٣) كتاب الإمارة، باب فضل إعانة الغازي في سبيل الله بمركوب وغيره.

كذا والناظم لم يذكر هذا القسم لشبهه بالمعنعن، وذهب جمهور العلماء إلى التسوية بين المعنعن والمؤنن.

ويشترط في العنعنة[1] اللقيّ عند الإمام البخاريّ والمعاصرة وإمكانُ اللقاء مع عدم التدليس عند الإمام مسلم.

(ومبهمٌ) مبتدأ وجَوَّزَ الابتداء به ما مر وهو قسمان الأول المبهم في السند وأشار إليه بقوله **(ما)** موصولة في محل الرفع خبرٌ أي الحديث الذي **(فيه)** أي في سنده الجار والمجرور خبر مقدم **(راو)** مبتدأ مؤخر **(لم يسمّ)** أي لم يذكر اسم ذلك الراوي وجملة لم يسم صفة لراو والجملة من المبتدإ والخبر صلة لما، والتقدير ومبهم هو الحديث الذي في سنده راو لم يسم كسفيان عن رجل مثلًا، وحكمه الردّ لأن شرط قبول الخبر عدالة راويه ومن أُبهم اسمه لا يعرف عينُه فكيف عدالته، وأما إن جاء بطريق آخر مسمًى وعُرفت عدالتُه فيقبل خبره.

والثاني المبهم في متن الحديث ولم يذكره الناظم وهو لا يضرّ سواء ورد بطريق آخر مسمًى أم لا، ومن أمثلته حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن رجلًا قال «يا رسولَ الله أَنَحُجُّ كلّ

---

١) أي ليعد الإسناد متصلا لا انقطاع فيه.

عام» الحديثَ[1] هو الأقرع بن حابس كما سمّي في مسند الإمام أحمد.

(**وكل ما**) أي سند (**قلت رجاله**) أي قل عددُهم (**علا**) أي ارتفع أي يسمى **عاليًا**، وقسَّموه[2] خمسة أقسام الأول العلو إلى النبي ﷺ وهو أفضلها إن كان الحديث صحيحًا للقرب منه.

والثاني إلى إمام من أئمة الحديث المشهورين كالإمام الزهريّ ومالك.

والثالث العلوّ إلى كتاب من كتب الحديث كالصحيحين والسنن.

الرابعُ من أقسام العلو تقدم وفاة الراوي وإن تساوى السندان.

الخامس تقدم السماع فمن سمع من الشيخ متقدمًا كان أعلى ممن سمع بعده.

---

١) أخرجه أحمد في مسند ابن عباس وفي مسند علي إلا أنه مبهم فيه.

٢) قوله وقسموه بتشديد السين أي جزؤوه خمسة أجزاء اهـ مؤلف.

قال في طلعة الأنوار:

أفضله الدانيْ مـنَ النبيّ إذا يجيْ بسنـد قــويّ
ومنه ما لستةِ الكتْب نُمِيْ ومنه ما إلى إمـامٍ ينتمِـيْ
ومنه ما بقِدَم الموتِ عـلا وقِدَمُ السماعِ أيضًا ذو اعْتِلا

(وضده) مبتدأٌ أي ضد السند الذي قَلّتْ رجالُه وهو ما كثُرت رجاله **(ذاك)** مبتدأ ثان أي الضد المذكور هو السند **(الذي)** اسم موصول في محل الرفع خبر المبتدإ الثاني **(قد نزلا)** نزل فعل ماض وفاعله ضمير يعود على الموصول والجملة صلة الموصول، والجملة من المبتدإ الثاني وخبرِه خبرٌ للمبتدإ الأول والرابط اسم الإشارة، وأقسام **النازل** الذي هو ضد العالي خمسة أيضًا فإنّ كلَّ قسم من أقسام العلوّ يقابله قسمٌ من أقسام النزول كما قاله ابن الصلاح[1].

(وما) اسم موصول في محل الرفع مبتدأ أول **(أضفتَه)** أي نسبتَه الجملةُ من الفعل والفاعل صلة الموصول **(إلى الأصحاب من قول وفعل)** سواء اتصل إسناده إليهم أم لا **(فهو موقوفٌ)** الفاء رابطة الخبر بالمبتدإ، هو في محل الرفع مبتدأ ثان، موقوف

---

١) «علوم الحديث» (١٥٠).

خبر، والجملة من المبتدإ الثاني وخبره خبر للمبتدإ الأول، وسمّي موقوفًا لأنه وقف عليهم ولم يُتجاوَز به إلى النبيّ ﷺ، وقول الصحابي إنما يكون موقوفًا إذا خلا عن قرينة الرفع **(زُكِن)** أي علم تكملةٌ للبيت.

(ومرسلٌ) مبتدأ وسَوَّغَ الابتداءَ بالنكرة ما مر، وخبره محذوف تقديره ما موصولة في محل الرفع **(منه)** متعلق بقوله سقط أي سقط من إسناده **(الصحابي)** مبتدأ وقوله **(سقط)** فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه يعود على الصحابي، والجملة خبر المبتدإ، والجملة من المبتدإ والخبر صلة لما المحذوفة المقدرة الواقعة خبرًا، والتقدير ومرسل ما الصحابي ساقط منه، وصورته أن يقول التابعيّ قال رسول الله ﷺ، ومن أمثلته ما رواه الإمام مالك في الموطإ[1] عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله ﷺ قال «**إن شدة الحر من فيح جهنم**» الحديثَ فإن عطاء بن يسار تابعيّ.

(وقل) أيها الطالبُ لهذا الفن **(غريبٌ)** خبر مقدم **(ما)** اسم موصول في محل الرفع مبتدأ مؤخر أي الحديث الذي **(روا)**هُ **(راوٍ)** واحدٌ **(فقط)** أي حَسْبُ منفردًا عن كل أحد، ومن

---

١) جامع وقوت الصلاة، باب النهي عن الصلاة بالهاجرة.

أمثلته حديث النهي عن بيع الولاء وهبته[1] فإنه لم يصح إلا عن عبد الله بن دينار.

وينقسم الغريب[2] إلى غريبٍ متنًا وإسنادًا كما لو انفرد بمتنه راوٍ واحد، وإلى غريب إسنادًا لا متنًا كحديث معروف روى متنه جماعة من الصحابة انفرد واحد بروايته عن صحابي ءاخر وفيه يقول الترمذيّ غريب من هذا الوجه.

كما ينقسم إلى غريب صحيح كالأفراد في الصحيحين، وإلى غريب حسن وفي جامع الترمذيّ منه كثير، وإلى غريب ضعيف وهو الغالب على الغرائب.

(وكلّ) مبتدأ مضاف **(ما)** نكرة موصوفة مضاف إليه أي حديثٍ **(لم يتصل)** وجملة لم يتصل صفة لما **(بحال)** الباء بمعنى

---

١) الحديث متفق عليه، أخرجه البخاري في كتاب العتق، باب بيع الولاء وهبته؛ وأخرجه مسلم في كتاب العتق، باب النهي عن بيع الولاء وهبته.

٢) قال الحافظ ابن حجر في شرح النخبة الغريب والفرد مترادفان لغةً واصطلاحًا إلا أن أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرةُ الاستعمال وقلتُه، فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي، وهذا من حيث إطلاق الاسمية عليهما، وأما من حيث استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرقون فيقولون في المطلق والنسبي تفرّد به فلان أو أغرب به فلان الخ اهـ مؤلف.

في أي في حالٍ من الأحوال (إسنادُه) فاعلُ يتصل (منقطعُ) خبر المبتدإ أي فهو منقطع (الأوصال) أي المفاصل جمع وصل بمعنى المفصل ذكره تتميما للبيت.

والمنقطع ما سقط منه واحد قبل الصحابي في أيّ موضع كان غيرَ أول السند وإن تعددت المواضع بحيث لا يزيد الساقط على واحد، فخرج بالواحد المعضل الآتي، وبما قبل الصحابيّ المرسل، وبغير أول السند المعلق إذ المعلّق[1] ما حذف من مبدإ إسناده واحدٌ أو أكثر أو جميع الرواة، قال السيوطي:

ما أول الإســناد منه يطلقُ ولــو إلـى آخـره معــلق

ولم يقيد الناظم المنقطع بما ذكرته فيدخل في حدّه المرسل والمعضل والمعلق، وما ذكرته هو المشهور.

ومن أمثلته ما رواه الترمذي[2] قال حدثنا أحمد بن منيع حدثنا يزيد بن هارون حدثنا حجاج بن أَرْطَاةَ عن يحيى بن أبي كثير عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت «فقدت

---

١) ولم يذكر الناظم المعلق مع كونه من أهم الأقسام التي ينبغي ذكرها وكان الأولى أن يذكره اهـ مؤلف.

٢) كتاب الصوم، باب ليلة النصف من شعبان.

رسول الله ﷺ فخرجت فإذا هو بالبقيع» الحديثَ فالحديثُ منقطع في موضعين أحدهما ما بين الحجاج ويحيى والآخر ما بين يحيى وعروة كما ذكره الترمذيّ.

(والمُعْضَلُ) بفتح الضاد المعجمة اسم مفعول من الرباعيّ المتعدي يقال أعضله أي أعياه أمره فهو معضل وقد ورد في اللغة متعديًا ولازمًا[١] وكأن المحدث الذي حدث به أعضله أي أعياه فلم ينتفع به من يرويه عنه (**الساقطُ منه**) أي من إسناده (**اثنان**)[٢] أو أكثرُ مع التوالي حتى لو سقط كلُّ واحدٍ من موضع كان منقطعًا لا معضلًا.

ومن أمثلته ما رواه الإمام مالك في الموطإ[٣] قال بلغني عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال «**للمملوك طعامه وكسوته**» الحديثَ، قال السيوطيّ في التدريب[٤] «إن مالكا وصله خارج الموطإ عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة فعرفنا بذلك سقوط الاثنين منه» اهـ

---

١) واللازم بمعنى استغلق والمتعدي بمعنى أعيا اهـ مؤلف.

٢) فاعل الساقط لأنه يعمل عمل الفعل لكونه اسم فاعل اهـ مؤلف.

٣) كتاب الاستئذان، باب الأمر بالرفق بالمملوك.

٤) «انظر التدريب» (١/ ٢١٢).

(**وما أتى**) حال كونه (**مدلَّسًا**) بفتح اللام المشددة مأخوذ من الدلَس بالتحريك وهو اختلاط الظلام بالنور سُمّيَ بذلك لاشتراكهما في الخفاء (**نوعان**) أي كما قاله ابن الصلاح ثم النوويُّ في التقريب، قال العلامة المحقق الشيخ عبد الهادي نجا الأبياريّ في نيل الأماني[1] «إن نظرنا إلى الأقسام فقسمان فقط وهما تدليس الإسناد وتدليس الشيوخ، وإن نظرنا إلى الأنواع فخمسة[2]» اهـ.

أقول **الأول** من الأنواع الخمسة تدليس الشيوخ.

والثاني تدليس الإسناد[3].

والثالث تدليس القطع، وهو أن يسقط الراوي أداة الرواية كحدثنا وأخبرنا مقتصرًا على اسم الشيخ، ومثل له الحافظ ابن حجر[4] بما رواه ابن عدي وغيره عن معمر بن عبيد الطَّنافِسي

---

١) «نيل الأماني» (٦٢).

٢) قوله فخمسة وبعضهم أوصله أعني التدليس إلى سبعة أربعة من تدليس الإسناد وثلاثة من تدليس الشيوخ اهـ مؤلف.

٣) وسيأتي بيان النوع الأول وهو تدليس الشيوخ والثاني وهو تدليس الإسناد عند قول الناظم الأول الإسقاط اهـ مؤلف.

٤) انظر «النكت» (٢٤٤).

أنه كان يقول حدثنا ثم يسكت وينوي القطع ثم يقول هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها.

و**الرابع** تدليس العطف، هو أن يصرح بالتحديث عن شيخ له ويعطف عليه شيخًا ءاخر له لم يسمع ذلك المرويّ منه، مثاله ما رواه الحاكم في علوم الحديث[1] قال اجتمع أصحاب هُشَيم فقالوا لا نكتب عنه اليوم شيئًا مما يدلسه ففطن لذلك فلما جلس قال حدثنا حصين ومغيرة عن إبراهيم وساق عدة أحاديث فلما فرغ قال هل دلستُ عليكم؟ فقالوا لا قال بلى كل ما حدثتكم عن حصين فهو سماعي ولم أسمع من مغيرة من ذلك شيئًا.

و**الخامس** تدليس التسوية سماه بذلك المتأخرون والمتقدمون يسمونه التجويد لما فيه من تسوية الإسناد وتجويده أي تحسينه، وصورتُه أن يكون الحديث مرويًّا عن ضعيف بين ثقتين ويكون الثقتان قد لقي كلٌّ منهما الآخر فيعمد الراوي إلى الثقة الأول الذي هو شيخه فيذكره ويسقط الضعيف ويذكر الثقة الثاني تحسينًا للحديث وإذا وقف عليه الناظر وجد هذا الثقة قد رواه عن ثقة آخر، ومثاله ما رواه بقيّة بن الوليد عن عبيد الله بن عمرو بن أبي الوليد الأَسَدي الجزري عن إسحاق بن أبي فَروة

١) «معرفة علوم الحديث» (١٦٤).

عن نافع عن ابن عمر وكل رجال هذا السند ثقات إلا إسحاق ابن أبي فروة وعبيدُ الله بن عمرو قد لقي نافعًا فعمد بقية إلى إسحاق بن أبي فروة فأسقطه ثم جعل الإسناد هكذا حدثنا أبو وهب الأسدي عن نافع عن ابن عمر، وأبو وهب الأسدي هو عبيد الله بن عمرو وبهذا يتعذر أن يُفْطَنَ لما فيه من التدليس إلا أن يكون الناظر من الحفاظ المدققين فيطلع على ذلك ويكشفه وهذا النوع شر أنواع التدليس وأفحشها.

(**الأول**) وهو تدليس الإسناد (**الإسقاط للشيخ**) أي شيخه (**وأن ينقلَ**) أي يرويَ (**عمن فوقه**) أي الشيخِ كشيخ شيخه فمن فوقه ممن عُرف لقاؤه له حديثًا لم يسمعه منه وإنما سمعه من غيره عنه (بـ)ـلفظٍ يوهم الاتصال وإن كان لا يستلزمه وذلك كـ(ـعن وأنّ) بتشديد النون المسكنة للضرورة فإنهما لا يستلزمان السماع ولكن يوهمانه لاحتمالهما إياه ومثلهما قال وذكر، وأما إذا صرح بالسماع ولم يكن قد سمعه من شيخه لم يكن مدلسا بل يكون كاذبًا، ولا تقبل رواية من عرف بالتدليس مطلقًا عند جماعة والصحيح التفصيل تقبل روايته إذا بيّن السماع وإلا فلا.

ومن أمثلته ما حكاه ابن خشرم قال كنا عند سفيان بن عيينة فقال عن الزهري فقيل سمعته عن الزهري فقال لم أسمعه عن

الزهري ولا ممن سمعه من الزهري رواه الحاكم[1].

(والثانِ) بحذف الياء وهو جائز أي من نوعي التدليس وهو تدليس الشيوخ **(لا يسقطه)** أي شيخَه الذي روى عنه بل يذكره **(لكن يصف أوصافَه)** أي الشيخِ **(بما به لا ينعرف)** أي بما لم يشتهر به وقول الناظم لا ينعرف لا يعرف لغةً ولو قال:

والثان لا يسقطُه بل يصفُ أوصافَه بما به لا يُعـرَفُ

لكان صوابًا وذلك بأن يصفه بغير ما اشتهر به من اسم أو كنية أو لقب أو نسبة إلى قبيلة أو بلدة أو صنعة أو نحو ذلك تعمية كي لا يعرف، كقول ابن مجاهد أحدِ القراء حدثنا عبد الله بن أبي عبد الله يريد عبد الله بن أبي داود صاحبِ السنن السجستاني.

(وما) اسم شرط جازم **(يخالف)** فعل الشرط مجزوم أي إن يخالف **(ثقة)** فاعل أي راو عدلٌ **(فيه)** في الحديث أي في متنه أو في سنده بزيادة أو نقص **(الملا)** أي الجماعة الثقات بحيث لا يمكن الجمع بينهما **(فالشاذُ)** بتخفيف الذال للضرورة، الفاء رابطة لجواب ما الشرطية، الشاذ خبر لمبتدإ محذوف تقديره هو

---

1) «معرفة علوم الحديث» (١٦٤).

أي فهو الشاذ، وجملة المبتدإ والخبر في محل الجزم جواب الشرط.

وما ذكره الناظم في تعريفه هو ما ذهب إليه الإمام الشافعي وجمهور المحدثين وهو المعتمد، وعلى نحو هذا مشى الحافظ ابن حجر حيث قال في شرح النخبة[١] «فإن خولف أي الراوي بأرجح منه لمزيد ضبط أو كثرة عدد أو غير ذلك من وجوه الترجيحات فالراجح يقال له المحفوظ ومقابله وهو المرجوح يقال له الشاذ» اهـ.

ويقع الشذوذ في السند والمتن، ومثاله في السند ما رواه الترمذي[٢] والنسائي[٣] وابن ماجه[٤] من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رجلا توفي على عهد رسول الله ﷺ ولم يَدَعْ وارثا إلا مولى هو أعتقه الحديثَ، وتابع ابنَ عيينة على وصله ابنُ جريج وغيره وخالفهم حماد بن زيد فرواه عن عمرو بن دينار عن عوسجة ولم يذكر ابن عباس قال أبو حاتم «المحفوظ حديث ابن عيينة»،

---

١) «شرح النخبة» (٣٤).

٢) كتاب الفرائض، باب في ميراث المولى الأسفل.

٣) «السنن الكبرى»، كتاب الفرائض، باب إذا مات العتيق وبقي المعتق.

٤) كتاب الفرائض، باب من لا وارث له.

فحماد بن زيد من أهل العدالة والضبط ومع ذلك رَجَّحَ أبو حاتم رواية من هم أكثر عددًا منه.

ومثال الشاذ في المتن ما رواه أبو داود[1] من حديث عبد الواحد بن زياد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا «**إذا صلى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع على يمينه**»، قال البيهقي «خالف عبد الواحد العدد الكثير في هذا فإن الناس إنما رووه من فعل النبي ﷺ لا من قوله وانفرد عبد الواحد من بين الثقات بهذا اللفظ» اهـ.

(**والمقلوب قسمان**) قال الشارح الزرقاني «كلاهما[2] عمدًا في السند» (**تلا**) تكملة للبيت أي تبع الشاذ في الذكر، تلا فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه يعود على المقلوب وهو مبتدأ وقسمان خبره أي ذو قسمين، وجملة تلا في محل الرفع خبر ثان.

(**إبدال راوٍ ما**) اسم نكرة بمعنى أيَّ راو كان فى موضع جر نعت لراوٍ (**براو**) ءاخر (**قسم**) أول من قسمى العمد، وممن

١) كتاب التطوع، باب الاضطجاع بعدها.

٢) كلاهما مبتدأ وفي السند خبره أي كلاهما واقع في السند على جهة العمد. قوله عمدا منصوب على التمييز اهـ حاشية الأجهوري على الزرقاني اهـ مؤلف.

كان يفعله عمدًا وقصدًا كي يُرْغَبَ فى روايته عنه ويستغربَه من وقف عليه لكون المشهور خلافه حماد بن عمرو النَّصيبى لأنه روى عن الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة مرفوعًا «**إذا لقيتم المشركين فى طريقٍ فلا تبدؤوهم بالسلام**» الحديثَ[١]، فإنه مقلوب قلبه حماد فجعله عن الأعمش وإنما هو معروف عن سهيل ابن أبى صالح عن أبيه عن أبى هريرة[٢].

(**وقلبُ إسنادٍ**) تامٍ (**لمتنٍ**) آخرَ مرويّ بسند آخر وجَعْلُ هذا المتن لإسناد آخر لقصد امتحان حفظ المحدث (**قسم**) ثان كما وقع لأهل بغداد مع الإمام البخاري رحمه الله لما قدم عليهم جمعوا له مائة حديث واجتمعوا على تقليب متونها وأسانيدها وصيّروا متنَ هذا السند لسند آخر وسندَ هذا المتن لمتن الآخرِ وانتخبوا عشرة من الرجال فدفعوا لكل منهم منها عشرةً وتواعدوا على الحضور لمجلس الإمام البخاري فلما حضروا تقدم واحد من العشرة وسأله عن أحاديثه واحدًا واحدًا والإمام البخاريّ يقول له لا أعرفه وفعل الثانى كذلك إلى أن استوفى العشرةُ المائةَ

---

١) أخرجه أحمد في مسنده في مسند أبي هريرة، (١٦/ ٤٦٥)، والبيهقي في سننه (٩/ ٢٠٣).

٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام والرد عليهم.

وهو لا يزيد عن قوله لا أعرفه وكان الفهماء ممن حضر يلتفت بعضهم إلى بعض ويقول فَهِمَ الرجل وكان غيرهم يقضى عليه بالعجز وبعد انتهائهم من مسألتهم التفت الإمام البخاري إلى السائل الأول وقال سألتَ عن حديث كذا وصوابه كذا إلى آخر أحاديثه وكذا البقيةُ على الترتيب فردَّ كلَّ متن لإسناده وكلَّ إسناد لمتنه ولم يخفَ عليه موضعٌ مما قلبوه فأقروا له بالحفظ وعرفوا منزلته فى هذا الشأن.

وما ذكره الناظم من قسمي المقلوب عَمديّ، وله قسم ثالث وهو المقلوب الذى يحصل على سبيل السهو والوهْم لا على سبيل العمد والقصد ويقع فى السند والمتن، مثاله فى السند ما رواه إسحق بن عيسى الطَّبَّاعُ حدثنا جَرير بن حازم عن ثابت عن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ[1] «**إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تَرَوْنِى**» قال إسحق بن عيسى فأتيت حماد بن زيد فسألته عن الحديث فقال وَهِمَ[2] أبو النضر يعنى جريرَ بن حازم إنما كنا جميعًا فى مجلس ثابتٍ وحجاجُ بنُ أبى

---

١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب متى يقوم الناس إذا رأوا الإمام عند الإقامة؛ ومسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب متى يقزم الناس للصلاة.

٢) بفتحات وبكسر الهاء اهـ مؤلف.

عثمان معنا فحدثنا حجاجُ الصواف عن يحيى بن أبى كثير عن عبد الله بن أبى قَتادة عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال «**إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني**» فظن أبو النَّضْرِ أنه فيما حدثنا ثابت عن أنس فقد انقلب الإسناد على جرير والحديث معروف من رواية يحيى بن أبى كثير، ومثاله فى المتن وهو قليل الوقوع ما رواه مسلم[1] عن أبى هريرة فى حديث السبعة الذين يظلهم الله يوم القيامة تحت ظل عرشه ففيه «**ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله**» فهذا مما انقلب على أحد الرواة وإنما هو حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه كما فى صحيح البخاري[2] وبعضِ طرق مسلم[3].

ومَثَّلَ الحافظ ابن حجر فى النخبة[4] القلب فى الإسناد بنحو كعب بن مرة فقال «وإنْ كانت المخالفة بتقديم وتأخير أي فى الأسماء كمُرّة بن كعب وكعب بن مُرة لأن اسم أحدهما اسم أبي الآخر فهذا هو المقلوب» اهـ ومثَّلَ القلبَ فى المتن بالحديث

1) كتاب الزكاة، باب فضل إخفاء الصدقة.

2) كتاب الأذان، باب من جلس في المسجد، وكتاب الزكاة، باب الصدقة باليمين، وكتاب الرقاق، باب البكاء من خشية الله.

3) كتاب الزكاة، باب فضل إخفاء الصدقة.

4) «شرح النخبة» (٥٠).

المذكور ءانفًا الذي رواه مسلم عن أبي هريرة.

(والفرد) وهو قسمان، **الأول** المطلق من غير قيدٍ بقيدٍ ما بأن ينفرد الراوي عن كل أحد من الثقاة وغيرهم، وحكمُه الصحةُ إن بلغ الضبط التامَّ أو الحسْنُ إن نقص ضبطه أو الضعْفُ إن كان بعيدًا من الضبط والإتقان، ومن أمثلته حديث النهي عن بيع الولاء وهبته[1] تفرد به عبد الله بن دينار عن ابن عمر ولم يذكر الناظم هذا القسم.

والثانى الفرد المقيد بالنسبة إلى جهة خاصة وهو أقسام، الأول هو **(ما قيدته بثقة)** مثل أن يقال لم يروه أحد ثقة غير فلان، ومن أمثلته حديث مسلم[2] وغيره[3] أن النبى ﷺ كان يقرأ فى الأضحى والفطر بقّ واقتربت الساعة تفرد به ضَمْرَةُ بن

---

١) متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب العتق، باب بيع الولاء وهبته؛ ومسلم كتاب العتق، باب النهي عن بيع الولاء وهبته.

٢) كتاب صلاة العيدين، باب ما يقرأ به في صلاة العيدين.

٣) أخرجه أبو داود في السنن، كتاب الصلاة، باب ما يقرأ في الأضحى والفطر؛ والترمذي، أبواب الصلاة، باب ما جاء في القراءة في العيدين؛ والنسائي، كتاب صلاة العيدين، باب القراءة في العيدين بقاف واقتربت؛ وابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في القراءة في صلاة العيدين.

سعيد عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي واقد الليثي لم يروه أحد من الثقات إلا ضمرة، والثانى المقيد بأهل بلد مخصوص وإليه الإشارة بقوله (أو) قيدته بـ(ـجمع) أي بلد كالبصرة والكوفة ولو قال:

والفرد ما قيدته بثقة أو مِصرٍ أو قَصْرٍ على رواية

لكان أحسن وأولى، ومن أمثلته ما رواه أبو داود عن أبي الوليد الطيالسى[1] عن همَّام عن قتادة عن أبي نَضْرَةَ قال «أُمِرْنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر»، قال الحاكم[2] «تفرد بذكر الأمر فيه أهل البصرة ولم يشركهم غيرهم في هذا اللفظ»، والثالث المقيد بقصره على راو مخصوص وإليه الإشارة بقوله (أو) قيدته بـ(ـقصر) أي اقتصار (على روايةٍ) كأن يقال لم يروه عن فلان إلا فلان وإن كان مرويًا من وجوه عن غيره، ومن أمثلته ما رواه أصحاب السنن الأربعة[3] من طريق سفيان بن عيينة عن وائل

---

١) وفي شرح الزرقاني عن أبي داود الطيالسي ولعل ما هنا هو الصواب اهـ مؤلف.

٢) «معرفة علوم الحديث» (١٥٦).

٣) أخرجه أبو داود في كتاب الأطعمة، باب في استحباب الوليمة عند النكاح؛ والترمذي في كتاب النكاح، باب ما جاء في الوليمة؛ والنسائي في السنن الكبرى، كتاب الوليمة، باب الوليمة في السفر؛ وابن ماجه في كتاب النكاح، باب الوليمة.

ابن داود عن ابنه بكر بن وائل عن الزهرىّ عن أنس أن النبى ﷺ أولَم على صفية بِسَوِيْقٍ وتمرٍ، لم يروه عن بكر غير وائل ولم يروه عن وائل غيرُ سفيانَ بنِ عيينة والحديث صحيح.

(**وما**) أي الحديث الذى تلبس (**بعلةٍ**) ذات (**غموض او خفا**)ء بدَلان من علة أو صفات لها يؤولان بمشتق لأنهما جامدان وأو بمعنى الواو والتقدير بعلة غامضة وخفية (**معلَّل**) بصيغة اسم المفعول (**عندهم**) يعنى المحدثين (**قد عرفا**) أي معروف عندهم بالمعلل وإن كان القياسُ المعلَّ لأنه اسم مفعول من أعل والمعلل من علله يعلله شغله وألهاه ولا يخفى أنه ليس من هذا الباب، قالوا وإنما صح التعبير به بطريق التجوّز، وأما المعلول الواقع في عبارات أهل هذا الفن فقد نقل عن الجوهريّ وغيره أنه يقال أعلّه فهو معلول إلا أنه قليل قال الحافظ ابن حجر[1] «إنه الأولى لوقوعه فى عبارات أهل الفن مع ثبوته لغة ومن حفظ حجة» اهـ

والمعلل هو حديث ظاهره السلامة لجمعه شروطَ الصحة لكن فيه علة خفيَّةٌ فيخرج بهذا الحد ما فيه العلة الظاهرة كأن يكون معروف الانقطاع مثلا من أول الأمر فإنه لا يسمى

---

١) «النكت الوفية» (١/ ٤٩٩).

معللا بل منقطعا لأن العلة لا تدرك إلا بجمع الطرق والبحث والتفتيش فيها ومع ذلك لا تظهر إلا للناقد الحاذق ذي الحفظ الواسع والمعرفة التامة بمراتب الرواة والملكة القوية بالأسانيد والمتون فبهذه القوة يَطَّلِعُ على وَهَمِ الراوي فى وصل منقطع أو مرسل أو رفع موقوف أو مخالفة الراوي لغيره ممن هو أحفظ وأضبط منه وأكثر عددًا وغير ذلك.

وتقع العلة فى إسناد الحديث وهو الأكثر وقد تقع فى المتن، ثم ما يقع فى الإسناد قد يَقْدَح فى صحة الإسناد والمتن جميعًا كما فى التعليل بالإرسال وقد يقدح فى صحة الإسناد خاصّة من غير قدح فى صحة المتن، فمن أمثلة ذلك ما رواه الثقة يعلى ابن عبيد عن سفيانَ الثورى عن عمرو بن دينار عن ابن عمر عن النبى ﷺ **«البيعان بالخِيار»** الحديثَ[1] فهذا الإسناد متصل بنقل العدل من العدل وهو معلل غير صحيح والعلة فى قوله عن عمرو بن دينار وإنما هو عن عبد الله بن دينار وكلاهما ثقة والمتن على كل حال صحيح، ومن أمثلة العلة فى المتن ما

١) أخرجه البخاري في كتاب البيوع، باب كم يجوز الخيار؛ مسلم في كتاب البيوع، باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين.

انفرد مسلم بإخراجه[1] فى حديث أنس من اللفظ بنفى قراءة بسم الله الرحمٰن الرحيم فعلل قوم رواية اللفظ المذكور لما رأوا الأكثرين إنما قالوا فكانوا يستفتحون بالحمدُ لله رب العالمين من غير تعرض لذكر البسملة وهو الذى اتفق البخارى ومسلم على إخراجه[2].

(**وذو**) أي وحديث صاحب (**اختلاف سند**) والإضافة على معنى في أي اختلافٍ فى سند (**أو**) فى (**متن**) أو فيهما معًا كما في التقريب[3] من راو واحد بأن رواه مرة على وجه ومرةً على وجه ءاخر أو راويين أو جماعةٍ وتساوت الروايتان في الصحة بحيث لم تترجح إحداهما على الأخرى ولم يمكن الجمع هو (**مضطرب**) مشهور (**عند أهيل**) هذا (**الفن**) أما إذا ترجحت إحداهما بأن يكون راويها أضبط أو أكثر صحبة للمروي عنه أو غير ذلك من وجوه الترجيحات فالحكم للراجحة ولا يطلق حينئذ وصف المضطرب لا على الراجحة كما هو الظاهر ولا على المرجوحة بل

---

١) كتاب الصلاة، باب حجة من قال لا يجهر بالبسملة.

٢) أخرجه البخاري في كتاب الأذان والجماعة، باب ما يقول عند التكبير؛ ومسلم في كتاب الصلاة، باب حجة من قال لا يجهر بالبسملة.

٣) «التقريب والتيسير» (٣٨).

هي شاذة أو منكرة وكذا لا اضطراب إن أمكن الجمع.

ويقع الاضطراب فى السند والمتن فمثاله في السند ما ذكره فى التدريب قال[1] «والمثال الصحيح حديث أبي بكر رضي الله عنه أنه قال يا رسول الله أراك شبت قال «**شيبتني هود وأخواتها**»[2] قال الدارقطني هذا مضطرب فإنه لم يروَ إلا من طريق أبي إسحاقَ وقد اختُلِف عليه في هذا على عشرة أوجه فمنهم من رواه عنه مرسلًا ومنهم من رواه موصولًا ومنهم من جعله من مسند أبي بكر ومنهم من جعله من مسند سعد ومنهم من جعله من مسند عائشة وغير ذلك ورواته ثقات لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض والجمع متعذر» اهـ. ومن أمثلته أي المضطرب فى المتن حديثُ البسملة السابقُ فى المعلل.

واضطرابُ الحديث موجب لضعفه إلا فى حالة واحدة وهي أن يقع الاختلاف فى اسم راو أو اسم أبيه أو نسبته مثلًا ويكونَ الراوي ثقةً فإنه يحكم للحديث بالصحة ولا يضر الاختلاف فيما ذكر وكم فى الصحيحين من الأحاديث من هذا النوع.

(والمدرجات) جمع مدرج وهو لغةً الإدخال، واصطلاحًا

---

١) «تدريب الراوي» (١/ ٣٠٤-٣٠٥).

٢) أخرجه الترمذي، كتاب القرآن، باب سورة الواقعة.

قسمان مدرج فى السند وهو أربعة أقسام أي أنواع ذكرها الحافظ ابن حجر في شرح النخبة[1]، ومدرج (فى) متن (**الحديث**) وهو ثلاثة أنواع كما سيأتي في الشرح مع أمثلته واقتصر الناظم على المدرج في المتن والمدرجات مبتدأ (**ما**) نكرة موصوفة في محل الرفع خبر أي ألفاظ (**أتت من بعض ألفاظ الرواة**) فيه تقديم وتأخير والأصل ما أتت من ألفاظ بعض الرواة وإن شئت قلت زاد الناظم كلمة ألفاظ بين المضاف والمضاف إليه ليستقيم الوزن فيكون الأصل والمدرجات ما أي ألفاظ أتت من بعض الرواة سواء أكان البعض صحابيًا أم غيرَه كان الكلام لنفسه

---

١) قال في شرح النخبة مدرج الإسناد وهو أقسام الأول أن يروي جماعة الحديث بأسانيد مختلفة فيرويه عنهم راو فيجمع الكل على إسناد واحد من تلك الأسانيد ولا يبين الاختلاف.
الثاني أي يكون المتن عند راو إلا طرفا منه فإنه عنده بإسناد ءاخر فيرويه راو عنه تاما بالإسناد الأول ومنه أن يسمع الحديث عن شيخه إلا طرفا منه فيسمعه من شيخه بواسطة فيرويه تاما بحذف الواسطة.
الثالث أن يكون عند الراوي متنان مختلفان بإسنادين مختلفين فيرويهما راو عنه مقتصرا على أحد الإسنادين أو يروي أحد الحديثين بإسناده الخاص به لكن يزيد فيه من المتن الآخر ما ليس في الأول.
الرابع أن يسوق الراوي الإسناد فيعرض له عارض فيقول كلاما من قبل نفسه فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو متن ذلك الإسناد فيرويه عنه كذلك هذه أقسام مدرج الإسناد اهـ مؤلف.

أم لغيره بشرط أن تكون تلك الألفاظ متصلة بالحديث وهذا معنى قوله **(اتصلت)** وجملة اتصلت معطوفة على أتت بحذف أداة العطف أي ما أتت واتصلت بالحديث ولم يُفصل بينه وبين تلك الألفاظ بذكر قائلها فيلتبسُ عندئذ على من لم يعرف حقيقة الحال ويتوهم أن الجميع مرفوع.

واعلم أن المدرج في متن الحديث ثلاثة أنواع **الأول** المدرج في أول الحديث مثاله ما رواه الخطيب من رواية أبي قَطَن وشَبابة عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ «**أسبغوا الوضوء ويل للأعقاب من النار**» فقوله أسبغوا الوضوء مدرج من قول أبي هريرة كما بين في رواية البخاري[1] عن آدم عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال أسبغوا الوضوء فإن أبا القاسم ﷺ قال «**ويل للأعقاب من النار**» قال الخطيب وَهِمَ أبو قَطَن وشَبابةُ في روايتهما عن شعبة على ما سقناه وقد رواه الجم الغفير عنه كرواية آدم نقله في التدريب[2]، والعجب من تمثيل أهل الفن المدرج في أول الحديث بهذا وأنا قلدتهم عند تأليفي هذا الشرح ثم ظهر لي

---

١) كتاب الوضوء، باب غسل الأعقاب.

٢) «تدريب الراوي» (١/ ٣١١).

أن هذا الحرف أي قول أسبغوا الوضوء مرفوع من كلام النبي ﷺ كما ثبت عن غير أبي هريرة أخرجه مسلم[١] وأبو داود[٢] والنسائي[٣] وابن ماجه[٤] وأحمد[٥] من حديث عبد الله بن عمرو وثبت أيضًا مرفوعا عن أبي هريرة نفسه في الصحيحين[٦] في حديث المسيء صلاته.

والثاني المدرج في وسط الحديث مثاله ما رواه الدارقطني في السنن[٧] من طريق عبد الحميد عن هشام بن عروة عن أبيه عن بسرة بنت صفوان رضي الله عنها قالت سمعت رسول الله ﷺ يقول «**من مس ذكره أو أنثييه أو رفغيه فليتوضأ**» قال الدارقطني «كذا رواه عبد الحميد بن جعفر عن هشام ووهم في ذكر الأنثيين والرفغ وأدرجه كذلك في حديث بسرة والمحفوظ أن ذلك قول عروة» اهـ.

---

١) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب وجوب غسل الرجلين بكاملهما.

٢) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب في إسباغ الوضوء.

٣) سنن النسائي، كتاب الطهارة، باب إيجاب غسل الرجلين.

٤) سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة وسننها، باب غسل العراقيب.

٥) مسند أحمد، مسند عبد الله بن عمرو، (٢/ ١٩٣).

٦) أخرجه البخاري في كتاب الأيمان والنذور، باب إذا حث ناسيا في الأيمان؛ ومسلم في كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة.

٧) «سنن الدارقطني» (١/ ١٤٨).

والثالث المدرج في آخر الحديث ومثاله حديث التشهد الذي رواه أبو داود[1] من طريق زهير بن معاوية عن الحسن بن الحر عن القاسم بن مخيمرة عن علقمة عن ابن مسعود رضي الله عنه وفي آخره «**إذا قلت هذا أو قضَيت هذا فقد قضَيْت صلاتك إن شئت أن تقوم فقم وإن شئت أن تقعد فاقعد**» فهذه الجملة وصلها زهير بالحديث المرفوع فهي مدرجة من كلام ابن مسعود كما نص عليه الحاكم والبيهقي والخطيب ونقل الإمام النووي في الخلاصة[2] اتفاق الحفاظ على أنها مدرجة قال الإمام النووي «وكل من روى التشهد عن علقمة وغيره عن ابن مسعود لم يذكرها وأن شبابة بن سوار وعبد الرحمـٰن بن ثابت رويا عن الحسن بن الحر ورويا فيه هذه الجملة وفصلاها منه وبينا أنها من كلام ابن مسعود فهذا التفصيل والبيان مع اتفاق سائر الحفاظ على حذفها من المرفوع يؤيد أنها مدرجة» اهـ.

(وما) أي الحديث الذي **(روا)**ه **(كل قرين)** من الصحابة أو التابعين أو أتباعهم وهلم جرًّا **(عن أخه)** بالجر بالكسر على لغة النقص وهو حذف الآخر والإعراب بالحركة الظاهرة أي

---

١) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب التشهد.

٢) انظر «تدريب الراوي» (١/ ٣٠٩).

ما رواه كل من القرينين عن الآخر فهو حديث (**مدبج**) سمي بذلك أخذًا من ديباجتي الوجه وهما الخدان لتساويهما في السن والأخذ عن الشيوخ، والجمعُ في المساواة بين السن والأخذ أغلبيٌّ وقد يُكتفى بالتساوي في السند وإن تفاوتوا في السن. (**فاعرفه**) أي اعلَمْه علمًا (**حقًا وانتخه**) وفي المختار[1] «انتخى فلانٌ علينا أي افتخر وتعظم» اهـ أي افتَخِرْ بمعرفته فإنه مهم لإفادته الأمن من ظن الزيادة في السند. -

مثاله كرواية عائشة عن أبي هريرة ورواية أبي هريرة عنها في الصحابة وكالزهري عن عمر بن عبد العزيز وعمر بن عبد العزيز عنه في التابعين وكمالك عن الأوزاعي والأوزاعي عنه في أتباعهم وكذا من دونهم.

(متفق) بكسر الفاء (**لفظًا وخطًا**) منصوبان بنزع الخافض أي في اللفظ والخط أي حديث اتفقت أسماء رواته في اللفظ والكتابة مع اختلاف أشخاصهم ومسمياتهم (متفق) بسكون القاف للوزن. (**وضده**) خبر مقدم أي ومثل المتفق (**فيما**) الجار والمجرور متعلق بالضد لأنه بمعنى المثل أي في الاتفاق الذي (**ذكرنا**)ه في اللفظ والخط دون المسمى والشخص (**المفترق**)

---

١) «مختار الصحاح» مادة (ن خ ا) (٦٣٢).

بكسر الراء مبتدأ مؤخر أي يسمى بذلك، وعبارة الناظم في هذا البيت مع ركتها توهم أن المتفق قسم والمفترق قسم آخر وليس كذلك والمعروف بل الصواب أن المتفق والمفترق بهذا التركيب اسم لقسم واحد وكذا ما بعده وهو المؤتلف والمختلف بهذا التركيب اسم لقسم واحد وإن أوهم كلام الناظم أيضًا أن المؤتلف قسم والمختلف قسم آخر. ومما يدل على ما قلت عبارات المؤلفين في هذا الفن من المتقدمين والمتأخرين، قال العراقي في الألفية:

وهم المتفق المفترق ما لفظه وخطه متفق

فخذ ما بينت لك شاكرًا وكن لما نبهت ذاكرًا.

وينقسم المتفق والمفترق إلى أقسام:

الأول أن تتفق أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم نحو أحمد ابن جعفر بن حمدان أربعة متعاصرون في طبقة واحدة.

الثاني أن تتفق أسماؤهم وأسماء آبائهم كالخليل بن أحمد ستة رجال أو أكثر.

الثالث أن تتفق الكنية والنسبة معًا نحو أبي عمران الجَوْني بفتح الجيم وسكون الواو اثنان.

الرابع أن يتفق الاسم واسم الأب والنسبة نحو محمد بن عبد الله الأنصاري اثنان.

الخامس أن تتفق كناهم وأسماء آبائهم كأبي بكر بن عياش ثلاثة.

السادس عكس ما قبله وهو أن تتفق أسماؤهم وكنى آبائهم نحو صالح بن أبي صالح أربعة.

السابع أن تتفق أسماؤهم نحو عبد الله إذا أطلق فإذا كان بمكة فابن الزبير أو بالمدينة فابن عمر أو بالكوفة فابن مسعود أو بالبصرة فابن عباس أو بخراسان فابن المبارك أو بالشام فابن عمرو بن العاص.

(**مؤتلِف**) بكسر اللام مأخوذ من الائتلاف وهو الاتفاق (**متفق الخط فقط**) دون اللفظ فإنه فيه مختلف (**وضده**) أي ومثل المؤتلف (**مختلِف**) بكسر اللام أي يسمى بذلك وهو أن تختلف الأسماء نطقا وتأتلف خطا (**فاخْشَ الغلط**) الفاء للإفصاح أي احذر من الوقوع في التصحيف.

ومن أمثلة المؤتلف والمختلف أَسِيد مكبرًا وأُسَيْد مصغرًا وحِبان بكسر الحاء وحَبّان بفتحها وغير ذلك.

(**والمنكر**) مبتدأ هو الحديث (**الفرد**) خبر أي الذي انفرد (**به**) أي بروايته الجار والمجرور متعلق بالفرد (**راو**) موصوف

بكونه **(غدا)** أي صار **(تعديله)** اسم غدا وهو مصدر مضاف إلى مفعوله والفاعل محذوف تقديره تعديل الغير إياه تعديلًا **(لا يحمل التفردا)** أي لا يحتمل تفرده في الحديث لكونه لم يبلغ مبلغ من يغتفر تفرده. يحمِلُ فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه يعود على التعديل والجملة في محل النصب خبر غدا.

قال في التدريب[1] «ومثال الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والإتقان ما يحتمل تفرده ما رواه النسائي[2] وابن ماجه[3] من رواية أبي زكير يحيى بن محمد بن قيس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها مرفوعا «**كلوا البلح بالتمر**» الحديثَ قال النسائي هذا حديث منكر تفرد به أبو زكير وهو شيخ صالح غير أنه لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرده» اهـ وأكثر العلماء على أن المنكر كالشاذ والمعتمد أنهما متميزان كما قاله الحافظ ابن حجر[4] فالمقابل للشاذ يقال له المحفوظ والمقابل للمنكر يقال له المعروف.

---

١) «تدريب الراوي» (١/ ٢٧١-٢٧٢).

٢) أخرجه النسائي في السنن الكبرى، كتاب الوليمة.

٣) أخرجه ابن ماجه في الأطعمة، باب أكل البلح بالتمر.

٤) «نخبة الفكر» (٣٥).

(متروكه) أي حد الحديث المتروك، متروك مبتدأ مضاف والضمير مضاف إليه من إضافة الصفة إلى ضمير الموصوف **(ما)** موصولة أو نكرة موصوفة في محل الرفع خبر **(واحد)** مبتدأ وسوغ الابتداء به العموم **(به)** جار ومجرور متعلق بقوله **(انفرد)** فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه يعود على واحد والجملة من الفعل والفاعل خبر المبتدإ والجملة من المبتدإ والخبر صلة لما أو صفة لها **(وأجمعوا لضعفه)** بضم الضاد وفتحها أي أجمعوا على ضعف ذلك الراوي لكونه متهما بالكذب أو لفسقه أو لغير ذلك **(فهو)** الفاء للإفصاح لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره إذا عرفت حد الحديث المتروك وأردت بيان حكمه فأقول هو مبتدأ أي الحديث المتروك أي حكمه **(كرد)** خبر أي مثل المردود أي الموضوع لكنه أخفّ منه كما صرحوا بذلك وأفاده الناظم بالتشبيه.

ومن أمثلته حديث عمرو بن شِمر عن جابر عن الحارث الأعور عن علي رضي الله عنه، قال الدارقطني وغيره في عمرو إنه متروك.

(والكذب) مصدر بمعنى اسم المفعول أي المكذوب مبتدأ أول **(المختلَق)** بفتح اللام أي المبتكر الذي لا ينسب إليه ﷺ أصلا **(المصنوع)** بمعنى ما قبله وأتى الناظم في تعريف الموضوع

بهذه الألفاظ الثلاثة المتقاربة في المعنى للتأكيد في التنفير منه **(على النبيْ)** الجار والمجرور متعلق بكل من الثلاثة على التنازع **(فذلك)** مبتدأ ثان أي فذلك المكذوب **(الموضوعُ)** خبر للمبتدإ الثاني والجملة من المبتدإ الثاني وخبره خبر للمبتدإ الأول والرابط اسم الإشارة، قال العلامة المحقق الأجهوري في حاشيته على شرح الزرقاني[١] «وأدخل الناظم الفاء في خبر المبتدإ وهو مما منعه الجمهور مطلقا وجوزه بعضهم إن تضمن المبتدأ عموما وجوزه الأخفش مطلقا وعليه يتخرج كلام الناظم» اهـ.

قال في تنزيه الشريعة[٢] الموضوع لغة من وَضَعَ الشيءَ يضعه بالفتح وضعًا حَطَّه وأسقطه، وقال الحافظ ابن دحية الموضوع الملصق وضع فلان على فلان ألصقه به، واصطلاحًا الحديث المختلق المصنوع مأخوذ من المعنى الأول[٣] لأن رتبته أن يكون مُطَّرَحًا ملقى لا يستحق الرفع أصلا أو من المعنى الثاني[٤] لأنه ملصق بالنبي ﷺ، وهو شر أنواع الضعيف» اهـ.

---

١) «حواشي الأجهوري» (٨١).

٢) «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة» (٤).

٣) وهو قوله حطه وأسقطه اهـ مؤلف.

٤) وهو قوله الملصق اهـ مؤلف.

ويعرف الوضع بأمور كثيرة منها إقرار واضعه كما أَقَرَّ أبو عصمة نوح بن أبي مريم أنه وضع على ابن عباس أحاديث في فضائل القرءان سورة سورة وكان لا يرى أنه وقع في إثم بما فعل ولما عوتب دافع عن نفسه بقوله لما رأيت اشتغال الناس بفقه أبي حنيفة ومغازي محمد بن إسحاق وأنهم أعرضوا عن القرءان وضعت هذه الأحاديث حسبة لله تعالى.

تذكرة اعلم أن العلماء قد أنكروا على الثعلبي والواحدي والزمخشري والبيضاوي ذكرهم في تفاسيرهم الأحاديث الموضوعة في القرءان سورةً سورةً من غير بيان وضعها.

ومنها أي من الأمور الكثيرة ما ينزل منزلة إقراره كما اتفق أنهم اختلفوا بحضرة مأمون بن أحمد في سماع الحسن من أبي هريرة فروى في الحال بسنده إلى النبي ﷺ أنه قال سمع الحسن من أبي هريرة رواه البيهقي في المدخل[1].

ومنها قرينة في حال الراوي كما وقع لغياث بن إبراهيم حيث دخل على المهدي ووجده يلعب بالحمام فقيل له حَدّثْ أمير المؤمنين فساق إسنادًا إلى النبي ﷺ أنه قال «**لا سبَق إلا في**

---

١) عزاه ابن حجر في «النكت» للبيهقي في المدخل، (١٣٩).

نصل أو خف أو حافر أو جناح» فزاد في الحديث أو جناح فأمر له المهدي بعشرة آلاف درهم فلما قَفَّا قال أشهد على قفاك أنه قفا كذاب وعرف أنه كَذَبَ لأجله وقال أنا حملته على ذلك ثم أمر بذبح الحمام ورفض ما كان فيه.

ومنها قرينة في المرويّ كأن يكون مناقضًا لنص القرءان أو السنة المتواترة أو الإجماع القطعي أو يكون معناه ركيكًا قال الحافظ ابن حجر[1] «والمدار على ركة المعنى فحيث وُجِدَتْ دلت على الوضع سواء انضم إليها ركة اللفظ أم لا فإن هذا الدين كله محاسن والركة ترجع إلى الرداءة فبينها وبين مقاصد الدين مباينة» اهـ، ومما يرجع إلى ركة المعنى الإفراط بالوعيد الشديد على الأمر الصغير أو بالوعد العظيم على الأمر اليسير وهذا كثير في حديث القُصَّاص بضم القاف جمع قاصّ.

والواضعون أقسام كثيرة منهم الزنادقة الذين أرادوا أن يفسدوا الدين لما وقر في نفوسهم من الحقد على الإسلام وأهله فظهروا بين الناس بمظهر المسلمين ووضعوا أحاديث ولكن فضحهم الله لأنه تَوَلَّى حفظ كتابه بقوله ﴿ إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ

١) انظر «تدريب الراوي»، (٢/ ٣١٨).

﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ٩﴾[1] فكان حفظ السنة موعودًا به في ضمن حفظ الكتاب، وخلق سبحانه وتعالى رجالًا صرفوا عنايتهم في خدمة السنة والتوسع في علومها والكلام على أسانيدها ومتونها والكشف عن صحيحها وسقيمها ووضعوا القوانين فحرسوها عن كيد الكائدين ودس الكاذبين وتحريف الزائغين حتى وصلت إلينا صافية نقية وكان ذلك خصوصية للأمة المحمدية والحمد لله على ذلك.

ومنهم القُصاص يضعون الأحاديث قصدًا للتكسب والارتزاق ومن أمثلته ما روه ابن الجوزي بإسناده إلى أبي جعفر ابن محمد الطيالسي قال صلى أحمد بن حنبل ويحيى بن معين في مسجد الرُّصافة فقام بين أيديهم قاصّ فقال حدثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين قالا حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن أنس قال قال رسول الله ﷺ من قال لا إله إلا الله خلق الله له من كل كلمة طيرا منقاره من ذهب وريشه من مرجان وأخذ في قصة نحوًا من عشرين ورقة فجعل أحمد بن حنبل ينظر إلى يحيى بن معين وجعل يحيى بن معين ينظر إلى أحمد فقال له حدثته بهذا فيقول والله ما سمعت هذا إلا الساعةَ فلما فرغ من قصصه

---

١) (سورة الحجر، آية ٩).

وأخذ العطيات ثم قعد ينتظر بقيتها قال له يحيى بن معين بيده تعال فجاء متوهمًا النوال فقال له يحيى من حدثك بهذا الحديث فقال أحمد بن حنبل ويحيى بن معين فقال أنا يحيى بن معين وهذا أحمد بن حنبل ما سمعنا بهذا قط في حديث رسول الله فقال لم أزل أسمع أن يحيى بن معين أحمق ما تحققت هذا إلا الساعةَ كأن ليس فيها يحيى بن معين وأحمد بن حنبل غيركما وقد كتبت عن سبعة عشر أحمد بن حنبل ويحيى بن معين فوضع أحمد كمه على وجهه وقال دعه يقوم وقام كالمستهزئ بهما اهـ.

ومنهم المقلدون ومن أقبح ما يروى في هذا ما وضعه مأمون ابن أحمد فإنه لما قيل له ألا ترى إلى الشافعي ومن تبعه بخراسان قال حدثنا أحمد بن عبد الله حدثنا عبد الله بن معدان الأزدي عن أنس مرفوعا يكون في أمتي رجل يقال له محمد بن إدريس أضر على أمتي من إبليس ويكون في أمتي رجل يقال له أبو حنيفة هو سراج أمتي. ومنهم غير ذلك كما هو مذكور في المطولات.

واتفق العلماء على تحريم رواية الموضوع إلا مقرونًا ببيانه لقوله ﷺ «**من حدث عني بحديث يَرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين**»[1] كما اتفقوا على أن تعمد الكذب على النبي ﷺ من

١) أخرجه مسلم في صحيحه، المقدمة، باب وجوب الرواية عن الثقات=

الكبائر لقوله ﷺ «**من كذب علي متعمدًا فليتبوَّأْ مقعده من النار**»[1] وبالغ أبو محمد الجويني فكفّر من تعمد الكذب على النبي ﷺ.

(**وقد أتت**) هذه المنظومة (**كالجوهر**) حالٌ أي اللآلئ الكبار (**المكنون**) المحفوظ المصون لنفاسته وعزته. (**سميتها منظومة البيقوني**) وهي من بحر الرجز أي جعلتُ عَلَمَها الذي تتميز به عن غيرها منسوبًا إليّ ولم تدر ما هذه النسبة هل هي لبلدة أو أب أو جد ولم يعلم اسم الناظم لأنه رحمه الله لإخلاصه لم يذكر اسمه ولم يبيّن نسبه ولا بلده ولذا عم النفع بهذه المنظومة فاشتهرت وانتشرت غاية الانتشار في سائر البلاد والأقطار. وقيل وجد بهامش عليها خط الناظم ما نصه واسمه الشيخ عمر بن الشيخ محمد بن فتوح الدمشقي الشافعي المتوفى في سنة ١٠٨٠ هـ. وفي جامع المتون أن اسمه طه بن محمد والله أعلم. (**فوق الثلاثين**) خبر مقدم (**بأربع**) حال من الثلاثين (**أتت أبياتها**) أبياتها مبتدأ مؤخر وجملة أتت صفة لأربع أي أبيات هذه

= وترك الكذابين والتحذير من الكذب على رسول الله ﷺ.

١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب ما يكره من النياحة على الميت.

المنظومة كائنة فوق الثلاثين حالة كون الثلاثين متلبسة بأربعة أبيات آتية بعدها، وفي نسخة أقسامها بدل أبياتها فتكون أربعًا وثلاثين بعَدّ المدلَّس اثنين والمقلوب قسمين **(ثم)** أي بعد تمام المقصود **(بخير ختمت)** لا بغيره كما يفيده تقديم المعمول على عامله، وفي قوله ختمت إشارة إلى حسن الختام وهو أن يؤتى في آخر الكلام بما يدل على انتهائه.

وليكن هذا آخر ما أردت جمعه وتقييده ووضعه جعله الله خالصًا لوجهه الكريم وسببًا للفوز بجنات النعيم وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وعلى من اهتدى بهديه القويم.

وكان الفراغ من تأليفه يوم السبت ثالث شعبان في سنة ١٤٠٣هـ.

متن المنظومة البيقونية

أبـدأ بالحمد مصليا على — محمد خـير نبي أرسـلا

وذي من أقسام الحديث عدة — وكـل واحـد أتـى وحـدَّه

أولها الصحيح وهو ما اتصل — إسناده ولم يشذ أو يعل

يرويه عدل ضابط عن مثله — معتمد في ضبطه ونقله

والحسن المعروف طرقا وغدت — رجاله لا كالصحيح اشتهرت

وكل ما عن رتبة الحسن قصر — فهو الضعيف وهو أقساما كثر

وما أضيف للنبي المرفوع — ومـا لتابع هـو المقطوع

والمسند المتصل الإسناد من — راويه حتى المصطفى ولم يبن

وما بسمع كل راو يتصل — إسناده للمصطفى فالمتصل

مسلسل قل ما على وصف أتى — مثل أما والله أنباني الفتى

كـذاك قـد حدثنيه قائما — أو بعد أن حدثني تبسما

عزيز مروي اثنين أو ثلاثة — مشهور مروي فوق ما ثلاثة

معنعن كعن سعيد عن كرم — ومبهم ما فيه راو لم يسم

وكل ما قلت رجاله علا	وضده ذاك الذي قد نزلا

وما أضفته إلى الأصحاب من	قول وفعل فهو موقوف زكن

ومرسل منه الصحابي سقط	وقل غريب ما روى راو فقط

وكل ما لم يتصل بحال	إسناده منقطع الأوصال

والمعضل الساقط منه اثنان	وما أتى مدلسا نوعان

الأول الإسقاط للشيخ وأن	ينقل عمن فوقه بعن وأن

والثان لا يسقطه لكن يصف	أوصافه بما به لا ينعرف

وما يخالف ثقة فيه الملا	فالشاذ والمقلوب قسمان تلا

إبدال راو ما براو قسم	وقلب إسناد لمتن قسم

والفرد ما قيدته بثقة	أو جمع أو قصر على رواية

وما بعلة غموض أو خفا	معلل عندهم قد عرفا

وذو اختلاف سند أو متن	مضطرب عند أهيل الفن

والمدرجات في الحديث ما أتت	من بعض ألفاظ الرواة اتصلت

وما روى كل قرين عن أخه	مدبج فاعرفه حقا وانتخه

متفق لفظا وخطا متفق	وضده فيما ذكرنا المفترق

مؤتلف متفق الخط فقط وضده مختلف فاخش الغلط

والمنكر الفرد به راو غدا تعديله لا يحمل التفردا

متروكه ما واحد به انفرد وأجمعوا لضعفه فهو كرد

والكذب المختلق المصنوع على النبي فذلك الموضوع

وقد أتت كالجوهر المكنون سميتها منظومة البيقوني

فوق الثلاثين بأربع أتت أقسامها ثم بخير ختمت

فهرس المصادر

- **ألفية الحديث للإمام جلال الدين السيوطي**، بيروت، دار الكتب العليمة.
- **التبصرة والتذكرة = ألفية الحديث** للحافظ عبد الرحيم العراقي، دار الكتب العلمية.
- **تدريب الراوي** للإمام جلال الدين السيوطي ، دمشق، دار الكلم الطيب.
- **التقريب** للحافظ النووي، بيروت، دار المشاريع.
- **تنزيه الشريعة**، لابن عراق، بيروت، دار الكتب العلمية.
- **توجيه النظر** لطاهر الجزائري، بيروت، دار البشائر.
- **حاشية الأجهوري** للشيخ عطية الأجهوري، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي.
- **حل المعقود** للشيخ محمد عليش المالكي، بيروت، دار الكتب العلمية.
- **سنن البيهقي** للحافظ البيهقي، بيروت، دار الفكر.
- **شرح ألفية العراقي** للإمام جلال الدين السيوطي، بيروت، دار ابن حزم.
- **شرح البيقونية للزرقاني** للشيخ محمد بن عبد الباقي الزرقاني، بيروت، دار المشاريع.

- **علوم الحديث** للحافظ عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية.
- **فتح الباري** للحافظ ابن حجر العسقلاني.
- **فتح المغيث** للحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي، بيروت، دار الكتب العلمية.
- **طلعة الأنوار** للشيخ العلوي الشنقيطي.
- **مختار الصحاح** لمحمد بن عبد القادر الرازي، بيروت، دار المشاريع.
- مسند **أحمد** الإمام الحافظ أحمد بن حنبل، القاهرة، مؤسسة قرطبة.
- **النكت الوفية**، للبقاعي، الرياض، مكتبة الرشد.
- **معرفة علوم الحديث** للحافظ محمد بن عبد الله الحاكم، بيروت، دار الكتب العلمية.
- **النكت** للحافظ أحمد بن حجر العسقلاني، بيروت، دار الكتب العلمية.
- **نزهة النظر** للحافظ أحمد بن حجر العسقلاني، بيروت، دار المشاريع.
- **نيل الأماني** للشيخ عبد الهادي نجا بن رضوان الأبياري، بيروت، دار الكتب العلمية.

فهرس الموضوعات